Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2022 Vol.5 No.3 pp: 190-200

The legal system for family companies according to the Algerian legislation and their role in achieving sustainable development

Aisha Abdel Hamid [1], Naouel Melouk [2]

[1] Ph.D, Faculty of Law, Chadli Bin Jadid University - Al-Tarf, Algeria, malekcaroma23@gmail.com
[2] Faculty of Law, Chadli Bin Jadid University - Al-Tarf, Algeria, nawelmina23@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:
Received:21/12/2020
Accepted:05/06/2022
Online:08/10/2022

Keywords:
Family companies
governance
legal nature
sustainable development
JEL Code:Q01, F23

ABSTRACT

Family companies are considered institutions that play an important role in achieving sustainable development as they are the main source of investment and financing by establishing projects of a private nature or in partnership between the public sector and the private sector, and supporting the private sector to contribute to achieving sustainable development, and this requires the governance of these companies In order to avoid administrative and financial corruption and restore confidence between the directors of these family companies and the shareholders, but in any case they will not go out of the general rules governing commercial companies in accordance with the legislation in force.

النظام القانوني للشركات العائلية طبقا للتشريع الجزائري ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

عائشة عبد الحميد[1]، نوال ملوك[2]

[1]جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، malekcaroma23@gmail.com

[2] جامعة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، nawelmina23@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2020/12/21
تاريخ القبول:2022/06/05
تاريخ النشر:2022/10/08

الكلمات المفتاحية
التنمية المستدامة
الحوكمة
الشركات العائلية
الطبيعة القانونية
JEL Code:Q01, F23

الملخص

تعتبر الشركات العائلية من المؤسسات التي تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة حيث تمثل المصدر الرئيسي للإستثمار والتمويل عن طريق إنشاء مشاريع ذات طابع خاص أو بالشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص، ودعم القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا الأمر يستدعي حوكمة هذه الشركات لكي تبتعد عن الفساد الإداري والمالي وإعادة الثقة بين مسيري هذه الشركات العائلية وبين المساهمين ولكنها على في كل الأحوال لن تخرج عن القواعد العامة التي تحكم الشركات التجارية طبقا للتشريع الجاري به العمل.

*Corresponding Author, *Aisha Abdel Hamid*

(cc) BY-NC

مقدمة:

أدت الشركات العائلية وستبقى تؤدي دورا محوريا في مسيرة الحركة التجارية والاقتصادية المحلية وحتى الدولية، فهي مؤسسات فاعلة تسعى لتنويع مصادر الدخل الوطني، وخاصة قطاعات الصناعة والتجارة والبناء والإتصالات والخدمات بشتى أنواعها.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع هذه الشركات على المستوى الإقتصادي، ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة مع الإشارة إلى أن هذا النوع من الشركات لا تختلف القواعد التي تحكمها عن القواعد العامة التي تحكم النظام القانوني للشركات التجارية، ناهيك عن صيغتها القانونية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالشريعة العامة أي أنها تخضع للقانون التجاري وللقانون المدني.

وعلى ذلك سوف نطرح الإشكالية التالية:

ما هي الطبيعة القانونية للشركات العائلية من منظور التشريع الجزائري، وما هو دورها في تحقيق التنمية المستدامة؟

نقوم بالإجابة على هذه الإشكالية من خلال:

1- الطبيعة القانونية للشركات العائلية في القانون التجاري الجزائري.

2- دور الشركات العائلية في تحقيق التنمية المستدامة.

1- الطبيعة القانونية للشركات العائلية في القانون التجاري الجزائري:

1-1- تعريف الشركات العائلية:

إن الشركات العائلية هي عبارة عن شركات تجارية، وقد عرف المشرع الجزائري الشركات التجارية وذلك من خلال نص المادة 416 من القانون المدني الجزائري (الأمر رقم 75-58)، حيث نص على أنها:" الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد بهدف إقتسام الربح الذي ينتج أو بتحقيق إقتصاد، أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك ".

حيث يتميز هذا النوع من الشركات التجارية بأن أصحاب القرار فيها هم من العائلة المالكة للشركة التي يجمعهم رابط القرابة، فيعيش أفراد شركة العائلة حياتهم لأجلها، فأغلب أفراد العائلة ينخرطون في العمل في سنوات مبكرة من عمرهم، فيتشربون أسلوب العمل ومسؤوليته ويتعلمون إدارته وطريقة عمل السوق ويواكبون التطورات في الزمن من خلال حياتهم الطبيعية ودراستهم الجامعية.

وبالرجوع إلى نص المادة 549 من القانون التجاري الجزائري (**القانون رقم 87-20، ج.ر عدد 54، الصادرة في 23 ديسمبر 1987**) والتي تنص على:" لا تتمتع الشركة التجارية بالشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري "، أي أن الشركة تعيش حياة قانونية مستقلة من يوم قيدها في السجل التجاري.

1-2- أهمية الشركات التجارية:

تمثل الشركات التجارية العصب الرئيسي لاستثمارات وأعمال القطاع الخاص في العالم، فهي تمتص أعداد كبيرة من العمالة، وتمد السوق بكميات كبيرة من المنتجات ، وتستوعب قدرا كبيرا من الإدخارات الوطنية، إضافة إلى أنها تساهم

بجانب كبير في التجارة الخارجية وتمثل الشركات العائلية بنسبة 85% من عدد الشركات المسجلة عالميا، متمثل كذلك نسبة 35% ضمن أكبر 500 شركة عالمية. **(موقع إلكتروني)**

كما تلعب الشركات العائلية دورا مهما وحيويا في اقتصاديات الدول على مر العصور، وسوف تستمر في القيام بهذا الدور الفعال، فلقد كان لها دور كبير في تنمية اقتصاديات الدول التي ينتمي إليها ، ولم يقل هذا الدور حتى في الدول المتقدمة صناعيا ذات الشركات الضخمة، فلم يكن هناك تعارض بين الشركات الكبيرة ذات رؤوس الأموال الضخمة، والشركات العائلية ن بل على العكس من ذلك لم تستطع تلك الشركات الكبيرة إلغاء أو تهميش دور الشركات العائلية، وإنما عملت على التعاون معها والإستفادة منها، وذلك بتوفير إحتياجاتها الصغيرة والمتكررة الطلب عن طريق الشركات العائلية. **(موقع إلكتروني)**

وتحتل الشركات العائلية مكانة كبيرة في إقتصاديات الكثير من دول العالم، بغض النظر عن تنوع نهج هذه الدول الإقتصادي، ومكانتها على خريطة الإقتصاد العالمي، وتتضح هذه المكانة من هذه الإحصائيات:

- ففي الإتحاد الأوروبي: تتراوح نسبة الشركات العائلية ما بين 70-95% من إجمالي الشركات العاملة بها، وتساهم بنسبة 70% من الناتج القومي.
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية: يبلغ عدد الشركات المسجلة في أمريكا قرابة 20 مليون شركة، وتوظف 59% من العمالة، وتستحدث قرابة 78% من فرص العمل الحديثة.
- وفي إيطاليا: يبلغ عدد الشركات العائلية المسجلة 95% من إجمالي الشركات العاملة.
- وفي بريطانيا : يبلغ عدد الشركات العائلية المسجلة 75% من إجمالي الشركات العاملة. **(موقع إلكتروني)**

1-3- خصائص الشركات العائلية:

تتميز الشركات العائلية بعدة خصائص تشكل لها نقاط قوة ونقاط ضعف.

1-3-1- نقاط القـــــوة:

* **الإلتزام:** تثبت العائلة بصفتها مالكة، على مستوى من التفاني في مراقبة نمو أعمالها وإزدهارها ولذلك تنتقل إلى الأجيال التالية نتيجة لذلك يرتبط الكثير من أفراد العائلة بالشركة ، وعادة ما يعتزمون العمل بجدية وإعادة استثمار أرباحهم في الشركة، للعمل على نموها على المدى البعيد.

* **إستمرارية المعرفة:** تجعل الشركات العائلية من مهمة نقل معرفتها التراكمية وخبرتها ومهاراتها إلى الأجيال التالية من أولى أولوياتها ، حيث ينغمس الكثير من افراد العائلة في شركتهم العائلية منذ نعومة أظافرهم، ويؤدي ذلك إلى زيادة مستوى إلتزامهم ويوفر لهم الأدوات اللازمة لإدارة شركتهم العائلية. **(مولاي لخضر، 2013، ص 186)**

* **الموثوقية والكبرياء** : نظرا لإسم وسمعة الشركات العائلية فهي تجتهد لزيادة جودة منتجاتها والحفاظ على علاقة طيبة مع شركائها. **(مولاي لخضر، 2013 ، ص 185)**

1-3-2- نقاط الضعف:

الكثير من الشركات العائلية يفشل في البقاء على المدى البعيد، حيث في الواقع ينهار ما يقارب عن ثلثي أو ثلاثة أرباع الشركات العائلية، أو يتم بيعها من قبل المؤسسين، أثناء فترة ولايتهم، وإن هذا الفشل بين الشركات العائلية يرجع إلى أسباب متعددة ، مثل: الإدارة الضعيفة، وعدم وجود مبالغ في التكاليف، وقد أظهرت الشركات العائلية بعض نقاط الضعف المتعلقة بطبيعتها بشكل خاص تتمثل هذه النقاط فيما يلي:

* **التعقيـد:** غالبا ما تكون الشركات العائلية أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالقواعد الحاكمة عن مثيلاتها نظرا لإضافة متغيرات جديدة، العائلة تؤدي إلى إضافة العواطف والأمور العائلية إلى الشركة إلى الشركة يؤدي إلى زيادة تعقيد المشكلات التي يجب أن تتعامل معها هذه الشركات، على العكس من أنواع الشركات الأخرى.

* **قلـة الإنضبـاط:** لا تنتبه الكثير من الشركات العائلية إلى المجالات الاستراتيجية الرئيسية بشكل كاف ، مثل خطط توريث منصب الرئيس التنفيذي والمناصب الإدارية الرئيسية الأخرى، وتوظيف أفراد العائلة في الشركة، وجذب المدراء الخارجيين ذوي المهارات والحفاظ عليهم، حيث أن تأخير أو تجاهل مثل هذه القرارات الاستراتيجية الهامة قد يؤدي إلى فشل الأعمال في اية شركة عائلية.

* **عـدم التمسك بالرسميـات:** نظرا لأن معظم العائلات تقوم بإدارة شركاتها بأنفسهم، وعادة ما يكون الإهتمام بوضع ممارسات وإجراءات محددة، خاصة بالعمل قليل جدا، كلما إزدادت العائلة والشركات في النمو، قد يؤدي هذا الوضع إلى ظهور العديد من أوجه القصور والنزاعات الداخلية التي قد تهدد استمرارية الشركة.

1-4- مراحل نمو الشركـات العائليـة:

تمر الشركات العائلية بثلاث مراحل من التطور:

1-4-1- المرحلـة الأولى: مرحلة المؤسسون (الجيل الأول)**: (موقع إلكتروني)** هذه الخطوة الأولى لإنشاء الشركة العائلية ، وتكون ملكية وإدارة الشركة بالكامل للمؤسسة، كما يتم إتخاذ غالبية القرارات الرئيسية بنفسه، وتتسم هذه المرحلة بإلتزام المؤسسة بالعمل على تحقيق النجاح ، حيث أن أهم مشكلة تعترض المؤسسة العائلية في هذه المرحلة هي التخطيط إلى كيفية إنتقال الملكية إلى الجيل الثاني و إعداد القائد التالي للشركة.

1-4-2- المرحلـة الثانية: مرحلة إشراك الإخوة (الجيل الثاني): وهي المرحلة التي يتم فيها نقل الإدارة والملكية إلى أبناء المؤسسة أو المؤسسين، ونظرا لانضمام العديد من الأعضاء إلى الشركة ، فإن المشاكل سوف تزداد أكثر فيكون على الشركة العمل على الحفاظ التجانس بين الإخوة، بتنظيم عمليات وإجراءات العمل، وإرساء قنوات الإتصال الفعالة بين أعضاء العائلة.

1-4-3- المرحلـة الثالثة: تصبح إدارة الشركة في هذه المرحلة أكثر تعقيدا نظرا لانضمام العديد من الأعضاء من أجيال مختلفة كالإخوة والأقرباء و الابناء ، فيكون هناك اختلاف في السياسات الخاصة بكفية إدارة الشركة بالإضافة إلى بعض المشاكل من بينها : توظيف أفراد العائلة ، حقوق العائلة في إمتلاك الاسهم، سياسة توزيع الأرباح، حل النزاعات العائلية ... إلخ.

وتبدأ مشكلـة من يدير الشركـة ؟.

حيث لابد في هذه المرحلة من فصل الملكية عن الإدارة، وذلك حتى تستمر إدارة الشركة في عملياتها دون إختلاطها بمالكي راس المال، وبالتالي يمكن تجنب الأثر السلبي لإختلاف اصحاب الشركة العائلية، لذلك يستحسن أن تختار كل

شركة مديرا لها تتوفر فيه الخبرات اللازمة والثقة وتترك له صلاحيات كاملة في إطار القواعد المالية والتسويقية وخطط تطوير الشركة وتوسيع نشاطها. **(موقع إلكتروني)**

2- دور الشركات العائلية في تحقيق التنمية المستدامة:

لقد ساعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها التقليدي وفي نفس الوقت ضمان العدالة وحماية البيئة، فقد مكنت التنمية المستدامة من إشراك ثلاث مجالات وهي: الإقتصاد، المجتمع و البيئة. لقد سارت العديد من الدول في ركب التنمية المستدامة ومنها الجزائر التي قامت بعدة محاولات للإصلاح لاسيما رفع مستوى المعيشة للفرد وخلق الإستقرار الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة على مستوى الشركات في الجزائر، حيث تتميز الشركات العائلية بأنها شركات غير مدرجة، مساهموها من عائلة واحدة، ويشرف على إدارة غالبية هذه الشركات أحد أو بعض أفراد العائلة. **(بن زاوي، 2018، ص 52)**

وتسمى هذه الشركات بالشركة العائلية، ومؤسسة عائلية ، وأعمال مملوكة للعائلة، أو شركة مملوكة لعائلة ، وشركة تحت سيطرة عائلة، وتنتشر الشركات العائلية بشكل واسع في كافة دول العالم ، وتتراوح الشركات العائلية من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى التكتلات الكبيرة التي تعمل في مجالات وبدان متعددة. **(مولاي لخضر، 2013، ص 183)**

2-1- مفهـوم الشركـات العائليـة وأهميتـها :

أدى مفهوم الإقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم ، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تحقيق الشركات أرباحا عالية، وخلق فرص استثمارية جديدة ، وفرص أعمال طفي الدول التي تعمل بها هذه الشركات، وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سلمية لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معينا من الشفافية والعدالة والدقة المالية. **(حداد، 2012، ص ص 161-179)**

تعتبر الشركات العائلية أقدم شكل من أشكال منظمات الأعمال في العالم، وأكثرها شيوعا وهي تمثل الغالبية العظمى من الشركات في جميع أنحاء العالم بنسبة تقارب 70% من إجمالي الشركات القائمة.

حيث تأخذ هذه الشركات العائلية من حيث المبدأ نفس تعريف الشركات العادية بصيغها القانونية المختلفة، إلا أنها تتضمن البعد العائلي الذي أضفى غموضا وصعوبة في اعتماد تعريف واضح ومحدد للشركة العائلية ، وأمام هذا الغموض تم إعتماد 03 عناصر أساسية تساهم في إزالة غموض المفهوم **(غلاب، ميمون، ص 208)** :

الأول: قائم على ملكية المشروع، حيث تعتبر الشركة عائلية إذا كانت عائلة واحد تمتلك أكثر من 50% من أسهم الشركة.

الثاني: قائم على إدراك مجموعة الأقارب عاطفيا بأن الشركة عائلية.

أما الثالث: فهو قائم على أن إدارة الشركة من قبل أعضاء العائلة. **(العزاي، 2005، ص 10)**

وفي إطار حوكمة الشركات العائلية يمكن تعريفها بأنها الشركات التي تكون أغلبية حقوق التصويت فيها بين يدي العائلة المسيطرة على الشركة. **(بازرعة، آخرون، 2010، ص 22)**

حيث تحتل الشركات العائلية مكانة كبيرة في إقتصاديات الكثير من دول العالم بغض النظر على تنوع النهج الاقتصادي لهذه الدول، أو مكانتها على خريطة الاقتصاد العالمي، فهي تستوعب أعداد كبيرة من القوى العاملة ، وتمد السوق بالعديد من المنتجات المتنوعة وتستوعب قدرا كبيرا من الإدخارات الوطنية، إضافة إلى أنها تساهم بنسبة كبيرة في التجارة الخارجية.

كما تعرف الشركات العائلية على أنها الشركة التي يمتلكها بالكامل أو تسيطر عليها عائلة معينة. **(حكيمة بوسلمة)** أو هي الأعمال التي تكون العائلة فيها متضمنة مباشرة في الملكية أو الوظائف حيث يملكها عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة والوظائف.

أوهي نمط آخر من الأعمال الصغيرة تمتلك وتدار من قبل عائلة واحدة لتوفير مصدر رزق لها.

وبذلك تتكون هذه الشركات العائلية من خاصيتين هما:

- غالبيـة رأس المال تتبع لفرد أو لعائلة.
- الإدارة تتركز في يد المؤسسة و / أو أبنائه . **(شوقي، كبار، 2016-2017، ص 55)**

وغالبا ما يتم إعتبار الشركات العائلية شركات قابضة تتولى إدارتها عائلة واحد تهدف إلى حصر السلطة في يدها عن طريق الإبقاء على الملكية العائلية لكل أو معظم رأسمالها ، فالقابضة العائلية لها أهداف منها **(زايدي،-2014، ص 102)** :

- الحفاظ على الملكية العائلية من الإنقسام والتفتيت. **(بن زارع، 2014، ص 45)**
- غالبا ما تتخذ المشروعات العائلية الكبرى شكل شركة أو أكثر.
- تسمح الشركة القابضة العائلية بإنتقال السلطة على المشروع لأحد الأبناء وإحترام المساواة بينهم.
- يمثل هذا النوع من الشركات شكل قابضة صافية تجمع الشركاء المنتمين إلى عائلة واحدة، مثال: أب، إخوان، أبناء ... إلخ. **(لبعير، 2018-2019، ص 25)**
- فالشركة القابضة العائلية تنشأ بين الأفراد العائلية وغالبا ما يبرم إتفاق بينهم يتضمن عرض أسباب إنشاءها.

2-2- أهميـة الحوكمـة الاقتصاديـة للشركـات العائليـة :

الحوكمة فإنها تعرف على أنها:" مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات. **(نجار، ص 30)**

كما يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية: الإنضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة، المسؤولية الاجتماعية.

تعد حوكمة الشركات العائلية في الأغلب نجالا للشركات الكبيرة المدرجة في أسواق الأسهم ، غير أنها تقدم أيضا إطارا قيما لتناول قضايا الإستدامة، وتعاقب الأجيال في إدارة الشركات العائلية وبالنسبة لهذه الشركات التي تمثل غالبية الشركات في الدول. **(برونة، سعودي، 2019، ص 96-117، ص 104)**

وقد تعرف حوكمة أو حوكمة المؤسسات في المجال الإقتصادي بأنها النظام الذي تسير به المؤسسات وتراقب من أجل زيادة كفاءة أدائها. **(خلف، عوض، ص 24)**

وتركز الحوكمة الاقتصادية على السلوك الأخلاقي ، الرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر.

وتهدف الحوكمة الاقتصادية إلى:

- ✓ القضاء على كل أشكال الفساد المالي والإداري.
- ✓ ضمان تحقيق الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ فرض الرقابة على أداء المؤسسة.
- ✓ حماية مصالح مختلف أصحاب المصالح في المؤسسة.
- ✓ تنمية الإدخار وتشجيع عملية الاستثمار. **(بلهاشمي، محمد بن أحمد، غوال، 2018، ص 01)**

تقدم حوكمة الشركات العائلية إطارا لضمان إستدامة وتعاقب الأجيال في إدارة الشركات العائلية، حيث تساعد معايير الحوكمة في الشركات العائلية في إنتقال أموال الشركة وإستدامة نموها من جيل إلى آخر وتعمل على التخفيف والحد من تضارب المصالح بين أفراد العائلية في الشركة. **(بلهاشمي، محمد بن أحمد، غوال، 2010، ص 10)**

حيث تعمل حوكمة الشركات الركيزة الأساسية لضمان إستمرار نمو وإستدامة الشركات.

تبين أهمية حوكمة الشركات العائلية من خلال ممارسة الحوكمة للفصل بين الملكية والإدارة، ففي المنشآت العائلية نجد أنه لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية ، بمعنى أن أصحاب الشركة هم مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة التنفيذية مما يتسبب في خلق النزاعات ومدى تأثيرها على سير الشركة. **(بطاهر، 2019، ص 69-82، ص 75)**

حيث تظهر أهمية حوكمة الشركات في إرساء قيم العدالة والمساواة والشفافية ومحاربة الفساد داخل الشركات. **(سعيداني، مهاواة، بكاي، 2018، ص 111)**

2-3- التنمية المستدامة في مجال الشركات العائلية :

ينصرف تعبير الحق في التنمية إلى حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية. **(عمر، 2007، ص 198)**

تمت صياغة مصطلح الاستدامة لأول مرة من خلال تقدير مستقبلنا المشترك Our common future الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة رئيسته النرويج السابقة (Brandtland harlem)، حيث عرفت الإستدامة بأنها:" تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة". **(سقني، 2010، ص 39)**

فالاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة ، وهي تعتمد على أمرين إثنين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة.

وقد ورد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة التي شكلتها الأمم المتحدة وقدمت تقريرها بعنوان:" مستقبلنا المشترك "، على أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها " .

كما تعرف بأنها عملية التنمية الاقتصادية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر. **(حبيب، لطرش، 2018، ص 299)**

أما التنمية المستدامة: تعني ضرورة إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة ، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية.

أما التنمية المستدامة إقتصاديا، فهي تعني الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. **(رشوان، أبو رحمة، موقع إلكتروني، ص 10)**

حيث حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي أنعقد في مدينة ريو ديجانيرو البرازيلية العام 1992، خصائص التنمية المستدامة **(السيد أحمد، 2005، ص 13)** فيما يلي:

- تنمية طويلة الأمد تعتمد على تقدير الإمكانيات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية.
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة.
- تراعي إحتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم.
- تدعو إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة.

تنسيق سياسات استخدام الموارد وتوجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة. **(رشوان، أبو رحمة، موقع إلكتروني، ص 12)**

إذ تعني التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة تبني إستراتيجية أعمال ونشاطات تحقق إحتياجات المؤسسة والأطراف ذات المصلحة في الوقت الحالي، مع الحرص على الحفاظ واستدامة وتعزيز الموارد الطبيعية والبشرية التي يتم إستخدامها في المستقبل. **(عدمان، موقع إلأكتروني)**

يتجلى مفهوم التنمية المستدامة لدى الشركات العائلية بالمفهوم القانون ، من خلال نقل المؤسسة أو المؤسسون الشركة للأجيال القادمة. **(بطاهر، عرقوب، 2010، ص 138)**

لقد سعت الجزائر إلى تحسين مناخ الأعمال عن طريق تحسين الشفافية والمساءلة في كل من القطاعين العام والخاص، ومن الجهود التي بذلت لأجل إرساء إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات نذكر **(بن عبد الرحمان، بن الشيخ، 2013، ص 4)**

أ- تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: وقد تأسست العام 2006 وقد إنضمت هذه الهيئة إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي نشأت عام 2008.

ب)- إنعقاد أول مؤتمر للحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007، والذي يشكل فرصة مواتية لجميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات.

وتعتبر تفعيل الحوكمة المالية والإصلاح المالي أحد أهم الميكانيزمات المتعلقة بتحقيق كفاءة الشركات الإدارية والصناعات ، ولعب الأدوار الاستراتيجية في إطار برامج التنمية المستدامة المختلفة. **(سعيداني، مهاواة، بكاي، 2018، ص 130)**

خاتمـــــة:

مما تقدم نخلص إلى أن الشركات العائلية كنموذج اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل داعما اقتصاديا لمسيرة التنمية، تخضع للقواعد العامة للشركات التجارية، مسؤوليتها تضامنية.

إذ تعد صياغة ميثاق الشركة العائلية توجها له فوائد عديدة إذ يساهم في تعيين حقوق وواجبات كل طرف ذي علاقة بها فهي تتخذ صيغة المساهمة العامة أو المساهمة الخاصة شكلا لها.

ونخلص إلى النتائج التالية:

1- إن نظام حوكمة الشركات العائلية نظام يفصل من حيث قواعد المسؤولية بين مالكي الشركة ومسيريها.

2- لا يوجد نص قانوني خاص بالشركات العائلية.

3- ضرورة وجود قانون ينظم سير هذه الشركات وتحديد نوعها هل هي شركات تضامنية أم مساهمة أم شركات قابضة؟

التوصيات:

1- غياب التشريع القانوني في الشركات العائلية يزيد من حجم الصراعات الداخلية داخل المؤسسة ولذلك وجب إيجاد تقنين خاص بها.

2- العمل على إزالة العقبات وتذليل الصعوبات أمام الشركات العائلية.

3- العمل على تنظيم الشركات العائلية ضمن قانون الشركات التجارية وأن يورد لها تعريفا في المادة الأولى منه، إضافة غلى ذكر إمكانية إتخاذها كشكل من أشكال الشركات التجارية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد أبو بكر بازرعة وآخرون، دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية، حوكمة المؤسسات، اليمن، 2010، ص 22.
2. أحمد منير نجار ، البعد المصرفي في حوكمة الشركات ، مجلة مصارف، العدد 45، الكويت، ص 30 .
3. إلهام برونة ، عبد الصمد سعودي ، دور أخلاقيات الأعمال في تفعيل نظام حوكمة الشركات العائلية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8 – العدد 1 (2019)، ص 96–117، ص 104.
4. أمال زايدي، النظام القانوني لتجمع الشركات التجارية، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2013–2014، ص 102.
5. الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
6. بختة بطاهر ، المسؤولية الأخلاقية ودورها في تفعيل حوكمة الشركات العائلية – دراسة حالة مؤسسة حمود بوعلام، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 4 – العدد 1، 2019، ص 69–82، ص 75 .
7. بختة بطاهر، واعلي عرقوب ، مدى مساهمة المسؤولية الإجتماعية في تعزيز مستوى حوكمة الشركات العائلية – دراسة حالة مؤسسة أولاد يوسف، المجلة المالية و الحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، المجلد 2 – العدد 2، ديسمبر 2010، ص 138 .
8. جهيرة بلهاشمي ، أسماء محمد بن احمد ، نادية غوال ، حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، 2018، ص 01.
9. حكيمة بوسلمة، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
حميدي أحمد شوقي، كبار الجيلاني، دور الحوكمة في المؤسسات العائلية، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2016–2017، ص 55.
10. حوكمة الشركات العائلية، تاريخ الإطلاع على الموقع: 10 ماي 2020 على الساعة 13:00، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
11. خالد الخطيب، تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، تاريخ الإطلاع 10 ماي 2020 على الساعة 13:00، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com/flgh/files/companies/01021.doc .
12. رابح بن زارع ، شروط تطبيق النظام الجبائي الخاص بمجمع الشركات في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، الجزائر، 2014، ص 45.
13. سهيلة حبيب، جمال لطرش، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جيجل، عدد خاص، المجلد رقم (2)، أفريل 2018، ص 299.
14. شركة العائلة، تاريخ الإطلاع على الموقع 12 ماي 2020 على الساعة 16:00، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https//ar-m.wikipedia/ong/wiki.
15. عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، اثر تطبيق الشركات العائلية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية، على الرابط: www.ptcd6.edu.pp، ص 10.
16. عبد الرزاق مولاي لخضر ، حوكمة الشركات العائلية، مداخلة ملقاة خلال الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، 2013، يومي 25 و 26 نوفمبر ص 186، ورقلة، الجزائر.

17. عصام خلف ، عوض الكريم، إنهيار الشركات العائلية في الجيل الثالث، ماجستير إدارة أعمال، الجامعة الإفتراضية الدولية، إنجلترا، ص 24.
18. عصام خلف الله عوض الكريم، إنهيار الشركات العائلية، تاريخ دخول الموقع: 11 ماي 2020 على الساعة 12:00 ، ص 18، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: www.pdf.factory.com .
19. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 198.
20. فاتح غلاب، فيروز الطاهر ميمون، إشكالية التحكم في إستدامة الشركات العائلية من منظور حوكمة الشركات، دراسة تحليلية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 03 – العدد 01، ص 208.
21. فاكية سقني ، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 39.
22. القانون رقم 87–20 المتضمن القانون التجاري الجزائري، الجريدة الرسمية، عدد 54، الصادرة في 23 ديسمبر 1987.
23. لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، ط، الإسكندرية، 2005، ص 13.
24. ماجد محمد العزاي، تقييم الممارسات الإدارية لدى المنشآت العائلية في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 01، جامعة طنطا، مصر، 2005، ص 10.
25. محمد السعيد سعيداني، لعبيدي مهاواة، أحمد بكاي، مدى فعالية حوكمة الشركات في الإلتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية في الشركات العائلية على سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، المجلد 2 – العدد2، ديسمبر 2018، ص 111.
26. محمد الشريف بن زاوي، الشركات العائلية وتكاليف آليات الحوكمة، دراسة مبنية على التحليل التمييزي لعينة من الشركات الجزائرية، مجلة المالية وحوكمة الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018، جامعة أم البواقي، المجلد 2– العدد 8، جوان، ص 52.
27. محمد عدمان، البعد الثقافي مدخل لإعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والإجتماعية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، د.ت.ن، مقال منشور على الرابط: www.asjp.crédit.dz .
28. محمود حسنين عيسى، الشركات العائلية ودورها في التنمية البشرية والاقتصادية، تاريخ الدخول للموقع: 2020/05/10 على الساعة 16:00، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ALVKan,net/culture/0/668.
29. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 37، جوان 2012، ص ص 161–179.
30. مولاي لخضر عبد الرزاق، حوكمة الشركات العائلية، مداخلة قدمت بالملف العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، 2013، ورقلة، الجزائر، 25 و 26 نوفمبر ص 183.
31. ناريمان بن عبد الرحمان، صارة بن الشيخ، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 2013، ص 4.
32. نسيبة لبعير، النظام القانوني للشركة القابضة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019، ص 25.
33. https://Qatar.5metoolkit.org/Qatar/ar/content/an/.